اتفاقية الشمول الرقمي

مقدمة

يسعى الشمول الرقمي في مخطط أستراليا الغربية إلى تحسين نتائج الشمول الرقمي من خلال تقديم مبادرات تعالج أربعة حواجز أمام الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها في أستراليا الغربية:

القدرة على الاتصال والقدرة على تحمل التكاليف والمهارات والتصميم

تلعب التقنيات الرقمية دورًا حاسمًا في الحياة اليومية اليوم لتمكين سكان أستراليا الغربية من الحصول على التعليم والوظائف وإدارة الشؤون المالية والبقاء على اتصال بالعالم الأوسع. بدون وسائل الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها، يتعرض الناس والمجتمعات والشركات لخطر التخلف عن الركب عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في المجتمع الحديث والاقتصاد.

تلتزم حكومة أستراليا الغربية بضمان قدرة جميع سكان أستراليا الغربية على الوصول بسهولة إلى التقنيات الرقمية واستخدامها، خاصةً وأن المزيد والمزيد من تقديم الخدمات يتم عبر الإنترنت. تم تحديد هذه الرؤية الطموحة في الشمول الرقمي في مخطط أستراليا الغربية.

الشمول الرقمي هو مسألة واسعة ومعقدة لا يمكن للحكومة حلها بمفردها. تعد الشراكات بين الحكومة والصناعة والخدمات المجتمعية ومجتمعات أستراليا الغربية ضرورية لتقديم مبادرات تدعم نتائج أفضل على مستوى الدولة. هناك أدوار مختلفة للشركاء للقيام بها في دعم هذا العمل.

ينشئ مخطط الحكومة إطار شراكة لتشجيع التعاون عبر النظام البيئي للشمول الرقمي وتحسين التوجيه الاستراتيجي وتنسيق المبادرات لمعالجة حواجز الشمول الرقمي. يتضمن إطار الشراكة هذا اتفاقية الشمول الرقمي (الاتفاقية) ومنتدى القيادة.

تمثل الاتفاقية التزامًا مشتركًا عبر القطاعات واتفاقًا على تحسين نتائج الشمول الرقمي في أستراليا الغربية كما هو موضح في المخطط.

الهدف

وتسعى الاتفاقية إلى ما يلي:

- توفير الأساس اللازم لتسهيل وتشجيع المزيد من الجهود التعاونية والشراكات لمعالجة حواجز الشمول الرقمي؛
- إلزام الأطراف بتعبئة الموارد المتاحة واغتنام الفرص لتحسين نتائج الشمول الرقمي في أستراليا الغربية، مع الاعتراف بأن هذا أمر ضروري للمشاركة الكاملة والمتساوية في المجتمع والاقتصاد الأوسع؛
- وضع اتفاقية ذات ترتيب عالٍ بين جميع الأطراف مع عدم إنشاء أي التزامات ملزمة قانونًا؛ و
- الاستفادة من شبكات الشمول الرقمي والشراكات القائمة؛ وهذه لا تهدف إلى تجاوز أو استبدال هذه الآليات.

النتائج

تتمثل النتائج المتوقعة من هذه الاتفاقية في ضمان قدرة جميع سكان أستراليا الغربية على الوصول بسهولة إلى التقنيات الرقمية واستخدامها من خلال:

- فهم جيد ومشترك للمبادرات الرقمية الشاملة - أن جميع الأطراف سيتم إبلاغها بفرص التعاون في المستقبل، وسيكون لها رؤية لمبادرات الشمول الرقمي التي يتم اتخاذها في جميع أنحاء أستراليا الغربية، وسيكون لها وعي متزايد بمبادرات الأطراف الأخرى ذات الأولوية والقضايا التي تؤثر على المجتمعات.
- تعزيز قدرة المجتمع على تقديم برامج رقمية شاملة – أن يكون لدى مقدمي الخدمات المجتمعية إمكانية الوصول إلى المزيد من الفرص والدعم والموارد اللازمة لتوسيع مساعدتهم للمجتمعات المحتاجة.

- شراكات الشمول الرقمي الراسخة والوظيفية - أن هناك المزيد من الشراكات والتعاون عبر القطاعات المتنوعة والمستدامة التي لديها الموارد والشبكة لتطوير وتقديم مبادرات الشمول الرقمي الجديدة التي تلبي احتياجات المجتمعات وتطلعاتها للشمول الرقمي.

الأطراف

هذه الاتفاقية هي اتفاقية بين مجموعة متنوعة من المنظمات والكيانات ذات الخبرات والقدرات المتنوعة للمساهمة في شراكة الشمول الرقمي بما في ذلك:

حكومة أستراليا الغربية

بقيادة إدارة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، ستقود حكومة أستراليا الغربية وتنسق تسليم المخطط وبرنامج المبادرات والفرص الأخرى التي تدفع التعاون بين الشركاء. والإدارة هي أمانة إطار الشراكة المخططة، بما في ذلك الاتفاقية.

خدمة المجتمع

تقدم الخدمات المجتمعية – بما في ذلك الخدمات غير الهادفة للربح والمكتبات ومراكز الموارد المجتمعية – دعم الخط الأمامي للمجتمعات المحرومة رقميًا. ويدعم هذا الدور فهمهم الفريد للقضايا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه المجتمعات.

مجتمعات أستراليا الغربية

المنظمات والكيانات التي تمثل المجتمعات المحرومة رقميًا قادرة على تقديم نظرة ثاقبة فريدة حول القضايا والتحديات التي يواجهها المجتمع. كما أنها في أفضل وضع للدفاع عن احتياجات الشمول الرقمي وتطلعات هذه المجتمعات.

الصناعة

تقود الصناعة الابتكار في المنتجات والخدمات ومبادرات النوايا الحسنة التي تدعم الشمول الرقمي. وهي قادرة على العمل مع المجتمعات المحلية ودعمها لتلبية احتياجاتهم.

المجالات ذات الأولوية

القدرة على الاتصال

دعم الوصول إلى خدمات إنترنت موثوقة وذات جودة مناسبة للغرض

القدرة على تحمل التكاليف

دعم الوصول إلى الأجهزة الرقمية وخدمات الإنترنت والبيانات بأسعار معقولة

المهارات

دعم سكان أستراليا الغربية ليكونوا قادرين على استخدام التقنيات الرقمية والوصول إلى الاقتصاد الرقمي بثقة وأمان

التصميم

دعم جعل التكنولوجيا ومواقع الإنترنت والتطبيقات مصممة بشكل أكثر شمولية لاستخدام الجميع

نهج الشراكة

تلتزم الأطراف بالسعي إلى إقامة شراكات مع الأعضاء الآخرين حيث توجد فرص للجمع بين الموارد والقدرات والخبرات لدعم نتائج الشمول الرقمي في المجتمعات المحرومة رقميًا.

تلتزم الأطراف بتطبيق المبادئ المترابطة التالية في شراكاتها مع الآخرين:

الانفتاح والشفافية

حيثما كان ذلك ممكنًا ومناسبًا، الحفاظ على تواصل مفتوح وشفاف مع الشركاء بشأن جميع الجوانب التي تؤثر على جهود الشمول الرقمي. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- مبادرات الشمول الرقمي التي تخطط مؤسستك لمتابعتها واستكشافها.

- مبادرات الشمول الرقمي التي تقوم مؤسستك بتنفيذها وتقديمها حاليًا.
- نتائج التعلم والتأثيرات المعروفة لمبادرات الشمول الرقمي المقدمة، بحيث يمكن للآخرين تطبيق هذه الدروس في مكان آخر.

ولذلك تُنشئ هذه الاتفاقية عملية لتبادل المعلومات من أجل تيسير هذا التواصل بين الأعضاء. تلتزم الأطراف بتقديم معلومات عالية المستوى عن المبادرات الجارية أو المخطط لها إلى الأمانة عند التقدم بطلب للعضوية في اتفاقية الشمول الرقمي في أستراليا الغربية.

وستقوم الأمانة بتجميع معلومات الأعضاء في تقرير يتاح للجمهور.

متمحور حول المجتمع

بذل جميع الجهود لفهم احتياجات وتطلعات الشمول المتنوعة للمجتمعات المحرومة رقميًا في أستراليا الغربية، بما في ذلك:

- الأشخاص ذوو الإعاقة؛
- كبار السن؛
- الناس في المجتمعات الإقليمية والنائية؛
- الأشخاص الذين يعيشون على دخل منخفض؛
- الأشخاص من خلفيات متنوعة ثقافيًا ولغويًا (CALD)، لا سيما اللاجئين؛ و
- مجتمعات السكان الأصليين.

السعي إلى إعطاء الأولوية لهذه الاحتياجات والتطلعات في تقديم مبادرات الشمول الرقمي والدعم.

تمّ اختبار قيمته

السعي إلى الاستثمار في مبادرات الشمول الرقمي التي يتم اختبارها أو توسيع نطاقها وفقًا لفوائدها المثبتة وقدرتها على دعم احتياجات المجتمع عبر المجالات الأربعة ذات الأولوية.

خاضع للمساءلة

إلى أقصى حد ممكن، قم بقياس نتائج المبادرة بما يتماشى مع احتياجات المجتمع وأولوياته واطلب التغذية الراجعة ووجهات النظر من المتلقين. وعند الاقتضاء، تأكد من أن النتائج متاحة للجمهور.

شروط الاتفاقية

الأهلية

لكي تصبح المنظمة و/أو الكيان طرفًا في الاتفاقية، يجب:

- الموافقة على الالتزامات المنصوص عليها في هذا الاتفاق؛
- العمل، حيثما يكون مناسباً، بالتعاون والشراكة مع الأعضاء الآخرين في الاتفاقية؛ و
- قيادة أو دعم تنفيذ مبادرات الشمول الرقمي التي تعالج واحدًا أو أكثر من الحواجز الأربعة التي تحول دون الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها؛ أو
- أن يكون لديهم خبرة وفهم كبيرين للتحديات التي تؤثر على المجتمعات المحرومة رقميًا.

بدء الإجراءات

وستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد أن يقبلها مكتب الحكومة الرقمية.

التعديل

يجوز تعديل الاتفاقية وأي مرفقات بالاتفاق المتبادل بين أطراف الاتفاق.

المدة الزمنية

وستظل الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة لجميع الأطراف إلى أن يتم إلغاؤها أو استبدالها.

المراجعة

وستقوم إدارة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء (الإدارة) بمراجعة فعالية الاتفاقية في غضون سنتين من بدايتها.

وستتيح الإدارة فرصة للأطراف للاستفادة من نتائج المراجعة.

وسيتم مشاركة نتائج المراجعة مع جميع الأطراف.

الإنهاء

ويمكن للأطراف أن تختار الانسحاب من الاتفاق في أي وقت بالإعراب لدى الأمانة عن نيتها القيام بذلك.

التقديم

يجب على المنظمات التي ترغب في الانضمام إلى الاتفاقية إكمال طلب العضوية في اتفاقية الشمول الرقمي في أستراليا الغربية. نشجع المتقدمين على مشاركة المعلومات حول مبادرات الشمول الرقمي الحالية والمخطط لها من خلال تضمين هذه المعلومات في نموذج الطلب الخاص بهم.

يجب تقديم طلبك للعضوية في اتفاقية الشمول الرقمي في أستراليا الغربية عبر الإنترنت أو إلى Dgov-administrator@dpc.wa.gov.au.

سيتم تأكيد طلب المنظمات للعضوية في الاتفاقية من قبل إدارة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء.

يمكن إجراء الاستفسارات المتعلقة بالاتفاق عبر نفس عنوان البريد الإلكتروني أو هاتفياً على الرقم (08) 6552 5000.